

Exhibit no. 4
Article 40 of Law no. 1/84 of June 13, 1984

Article 40 of Law no. 1/84 of June 13, 1984

Notwithstanding all other provisions, the Central Bank and those working at the Central Bank are subject only to the special legal and regulatory provisions governing its business.

٣,٨٦٥,٠٠٠,٠٠٠	- الموازنة العامة - الجزء الثاني - الواردات الاستثنائية
٩١٧,٠٠٠,٠٠٠	- موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية
١٩٥,٠٠٠,٠٠٠	- موازنة مديرية اليانصيب الوطني
٤١٣,٠٠٠,٠٠٠	- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
١٢,٤٢٢,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

وذلك وفقا للجدول رقم ٥، ٦، ٧، ٨ الملحق بهذا القانون.

المادة ٤ -

تجاز وفقا لأحكام هذا القانون ولأحكام القوانين النافذة أو التي ستصدر فيما بعد جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون.

المادة ٥ -

يرخص لوزير المالية ان ينقل بقرار منه، بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات، المبالغ اللازمة لمساعدات وتعويضات المرضى والوفاء التي تستحق لغير المنتسبين لتعاونية الموظفين عملا بالقوانين والانظمة المرعية الاجراء، من الاعتماد الاحتياطي لتغطية مختلف بنود الموازنة الى الفقرة المخصصة لمساعدات المرضى والوفاء في مختلف فصول الموازنة، مع مراعاة المادة الثانية والعشرين من قانون موازنة ١٩٨١.

المادة ٦ -

توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصحة العامة والمالية الاعتمادات المرصدة بصورة اجمالية في الجزء الاول من موازنة وزارة الصحة العامة - الفصل الاول - البند ٧ - الفقرة ١ - المخصصة للمعالجة في المؤسسات والمستشفيات الخاصة والعقود مع الاطباء في القطاع الخاص.

المادة ٧ -

تتفق اعتمادات الدعاية المرصدة في التنسيب: ١٢-١-٦-١-٦ (نبرة ٦) كليا او جزئيا من قبل مدير عام وزارة الاعلام ومدير المالية العام بعد موافقة وزير الاعلام دون ان يخضع هذا الاتفاق لاحكام القوانين والانظمة الادارية والمالية النافذة.

يعطى المديران العامان لهذه الغاية سلفات فصلية تودع في الخزينة ويكتفي لتسديدها واجراء معاملات تصنيفها وصرفها ببيان اجمالي فصلي بالمبالغ المدفوعة بوقعه المديران العامان معا دونما حاجة الى اي مستند آخر.

المادة ٨ -

يقتطع من الرسم البلدي على المواد الملتهبة قبل توزيعه على البلديات مليوناً ليرة لبنانية يخصص لانارة القرى التي ليس فيها بلديات ثمن طاقة وصيانة، بواسطة وزارة الموارد المائية والكهربائية (المديرية العامة للاستثمار).

المادة ٩ -

يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي عجز الموازنة احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية

© المنشورات الحقوقية صادر

قانون رقم ٨٤/١

صادر في ١٣ حزيران سنة ١٩٨٤

الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٨٤

اقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة -

صدق مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه والجدول المرفقة لعام ١٩٨٤ المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٥١ تاريخ ١٩٨٣/٩/٢٦ كما عدلته لجنة المالية والموازنة النيابية. ويعمل بهذا القانون فور نشره.

بعيدا في ١٣ حزيران ١٩٨٤

الامضاء: امين الجميل

نشر هذا القانون في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٧ تاريخ ١٩٨٤/٦/١٤

قانون موازنة ١٩٨٤

المادة الاولى -

تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٨٤ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٨٤ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة ٢ -

تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقه الاعتمادات المبينة في ما يلي:

١٠,٨٩٧,٠٠٠,٠٠٠	- الموازنة العامة (الجزء الاول والثاني أ و ب)
٩١٧,٠٠٠,٠٠٠	- موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية
١٩٥,٠٠٠,٠٠٠	- موازنة مديرية اليانصيب الوطني
٤١٣,٠٠٠,٠٠٠	- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
١٢,٤٢٢,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

وذلك وفقا للجدول رقم ١، ٢، ٣، ٤، الملحق بهذا القانون.

المادة ٣ -

تقدر واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقه على الوجه التالي:

٧,٠٣٢,٠٠٠,٠٠٠	- الموازنة العامة - الجزء الاول - الواردات العادية
---------------	--

المادة ٣٩ -

استبدل نص المادة ٣٩ بموجب المادة ١٩ من القانون رقم ٨٩ تاريخ ١٩٩١/٩/٧، ثم بموجب المادة ١٢ من القانون رقم ٦٤ تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٠ بالنص التالي:

خلافا لأي نص آخر، تخضع جوائز اليانصيب الوطني بكافة أنواعه، وجوائز اليانصيب الأجنبي المجاز بيع أوراقه في لبنان، إلى تفوق قيمتها ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، لرسم نسبي قدره ٢٠% من قيمة هذه الجوائز، يؤخذ إيرادا للموازنة العامة.

المادة ٤٠ -

خلافا لأي نص آخر، لا يخضع مصرف لبنان والعالمون فيه إلا للاحكام القانونية والتنظيمية الخاصة التي ترعى شؤونهم.

المادة ٤١ -

خلافا لاحكام المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية، يجاز تدوير كافة الاعتمادات المعقودة والاعتمادات غير المعقودة في الجزء الثاني «أ» و«ب» من موازنة ١٩٨٣ خلال مهلة اربعين يوما من تاريخ نشر موازنة ١٩٨٤، وذلك بقرار يصدر عن وزير المالية.

المادة ٤٢ -

«مع الاحتفاظ باحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ تزداد سائر الرسوم المفروضة بموجب القانون رقم ٦٦/١١ تاريخ ١٩٦٢/٢/١٤ المتعلق برسوم الملاحة والمنائر والمعدل بموجب المادة ٢١ من قانون موازنة ١٩٨٢ بنسبة مائة بالمائة (١٠٠٪) وتستفيد السفن اللبنانية من تخفيض قدره خمسة وعشرون بالمائة (٢٥٪) على مجمل الرسوم التي يتناولها هذا التعديل».

المادة ٤٣ -

يجاز للحكومة ان تستعين بصورة استثنائية بلجان استملاك بدائية اضافية للقيام بعمليات الاستملاك المائدة لمشاريع تطوير شبكة الطرق على ان تعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الاشغال العامة والنقل وتعطي الترميزات المنصوص عنها في انظمة التمويضات النافذة وتتألف برئاسة مهندس برتبة رئيس دائرة على الاقل وبحضوية موظف من الفئة الثالثة ومهندس غير موظف ذي خبرة.

المادة ٤٤ -

يمدد العمل بانظمة مصلحة الانعاش الاجتماعي والمؤسسة الوطنية للاستخدام كالسابق لحين صدور النصوص التنظيمية الجديدة.

المادة ٤٥ -

تمدد لغاية ١٩٨٤/١٠/٣٠ كل من المهل التالية:

١- مهل تقديم التصاريح العائدة لضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية عن اعمال سنة ١٩٨٣ وما قبلها بما في ذلك مهل التأشير على السجلات وتسجيل عقود الاجارات او تمديداتها.

اما شركات الاموال الخاضعة لاحكام المرسوم رقم ٤٥٦٢ تاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ فتستفيد من هذا التمديد فيما يتعلق باعمال سنة ١٩٨٣ فقط. ويتوجب عليها تقديم التصريح عن اعمال العام المذكور وتسديد الضريبة قبل انقضاء المهلة المحددة في هذه المادة.

خلافا لأي نص آخر يتحقق رئيس مصلحة الخزينة بواسطة الموظفين المختصين بشؤون الطوايح:

- من وجود اجازة بيع الطوايح.
- من التزام صاحب الاجازة بالشروط المحددة اعلاه استمرار توفرها لديه.

يتولى هؤلاء الموظفون اثبات المخالفات بهذا الشأن بموجب محاضر ضبط وفقا للاصول المحددة في المادة ٦٤ من هذا المرسوم الاشتراعي ويتمتعون لهذه الجهة بصفة الضابطة العدلية وتطبق عليهم احكام المادة ٦٣ منه.

على رئيس مصلحة الخزينة، وبناء على محاضر الضبط المثبتة للمخالفات المنصوص عليها في المادتين ٧١ و٧٢ من هذا المرسوم الاشتراعي، ان يفرض الغرامات المحددة فيهما.

المادة ٣٣٦ -

تحدد الغرامات المفروضة بموجب المواد ٧٠ و٧١ و٧٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٦٧/٦٧ (قانون رسم الطابع المالي) بالف ليرة لبنانية.

المادة ٣٣٧ -

اولا: تلغي المادة ٣٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، ويستعاض عنها بالنص التالي:

«تخضع للرقابة الادارية المسبقة فيما خص السورادات المعاملات التالية:

١- معاملات تليزيم الايرادات عندما تفوق القيمة /١٠٠/ الف ليرة لبنانية.

٢- معاملات بيع العقارات عندما تفوق القيمة /١٠٠/ الف ليرة لبنانية.

ثانيا: تلغي المادة ٣٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، ويستعاض عنها بالنص الآتي:

«تخضع للرقابة الادارية المسبقة فيما خص النفقات المعاملات التالية:

١- صفقات اللوازم والاشغال والخدمات التي تفوق قيمتها /٤٠٠/ الف ليرة لبنانية.

٢- الاتفاقات الرضائية بما فيها عقود الاجار التي تفوق قيمتها /٢٠٠/ الف ليرة لبنانية.

٣- معاملات شراء العقارات عندما تفوق القيمة /٣٠٠/ الف ليرة لبنانية.

٤- معاملات المنح والمساعدات والمساهمات عندما تفوق قيمة المنحة او المساعدة او المساهمة الواحدة /٢٠٠/ الف ليرة لبنانية».

ثالثا: تلغي المادة ٣٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، ويستعاض عنها بالنص الآتي:

«تخضع للرقابة الادارية المسبقة المصالحات الحبية على دعاوي او خلافات اذا كان المبلغ موضوع النزاع يفوق الـ /٢٠٠/ الف ليرة لبنانية».

المادة ٣٣٨ -

تعديل الفقرة ١ من المادة ١٥١ من قانون المحاسبة العمومية بحيث يصبح نصها كالآتي:

«١- اذا كانت قيمتها لا تتجاوز ٤٠٠٠٠ ليرة».